

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/45/174
20 March 1990

APR 2 1990

ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والأربعون
البنود ١٣ و ٩٤ و ١٠١ و ١٠٨
من القائمة الأولى*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان

رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أشرف بأن أحيل اليكم طيه نسخة من الرسالة
الشخصية الصادرة عن معالي الدكتور غويلا هورن ، وزير خارجية جمهورية هنغاريا ، في
٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بشأن الغطاء الوحشية المرتكبة في حق الاقليات الهنغارية
المقيمة في رومانيا .

وأود أن أطلب اليكم التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة
رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٣ و ٩٤ و ١٠١ و ١٠٨ من القائمة
الأولى .

(توقيع) ايغان بوداي

نائب الممثل الدائم

مرفق

الرسالة المؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠
والصادرة عن وزير خارجية جمهورية هنغاريا

تعرب حكومة جمهورية هنغاريا عن بالغ قلقها ازاء الانتهاكات الجماعية والمصارخة لحقوق الانسان ، ولاسيما الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الفردية والجماعية للاقليات الهنغارية والاقليات الاخرى المقيمة في رومانيا في مناطق يقطنها هنغاريون أصليون .

واستنادا إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، نود أن نوجه انتباه الامين العام إلى ما يلي :

ارتكبت مؤخرا فظائع وحشية في حق الهنغاريين الاصليين المقيمين في رومانيا . إذ وقعت أحداث مأساوية في مدن عدة من مقاطعة ترانسيلفانيا ، منها ساتو ماريه (شاتمارنيميتي) وتيرغو موريس (ماروسفاساريلي) ، حيث تعمد المؤسسات الرومانية القانونية ، علنا ، إلى اشارة مشاعر الكراهية وارتكاب أعمال العنف في حق الاقليات الهنغارية . وقد أسفرت هذه الاعمال حتى الآن عن حدوث خسائر فادحة .

ومما يستوجب الادانة بشكل خاص من بين الانتهاكات المصارخة والجماعية لحقوق الانسان والحريات الاساسية سحق الحق في الحياة والحريات الشخصية للهنغاريين المقيمين في ترانسيلفانيا .

والحكومة الهنغارية ترى أن مما لا غنى عنه توجيه انتباه الامين العام إلى مخاطر اشتداد النزعة القومية الرومانية بما يتنافى وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، واعلان القضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله . فالمطلب الذي تؤكد المؤسسات الرومانية ، بل وتعبّر عنه بأعمال العنف ، فضلا عن سائر النداءات الداعية إلى الانتقام الدموي لطرد الهنغاريين من ترانسيلفانيا ، انما نعتبرها أخطر الاشكال لانها تتجاهل جميع قواعد التعايش المتمدين . وحكومة هنغاريا تنتظر من السلطات الرومانية أن تندد

بتلك الفظائع ، بصورة لا لبس فيها ، وأن تدعو إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكابها ، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتلافي وقوع مثل هذه الأحداث في المستقبل .

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تظل غير مبالية بالنسبة لتلك الانتهاكات الجماعية والممارسة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية .

ونحن ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة - بوصفها أهم منظمة في عمل على حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز مراعاة حقوق الإنسان - إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية الحقوق الفردية والجماعية لأكثر أقلية في أوروبا .

والجانب الهنغاري لا يرغب في التدخل في الشؤون الداخلية لرومانيا . ومع ذلك ، فليس بوسعنا أن نظل ساكتين على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما فيها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأقليات المنصوص عليها في العديد من المكوك الدولية . وقبل أن تصبح الحالة في المناطق التي يقطنها الهنغاريون أكثر تفاقمًا ، فإن على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لكبح الأعمال النابعة عن النزعة القومية الرومانية ، التي تنتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة . والحكومة الهنغارية تلتزم المساهمة الفعالة من منظمة الأمم المتحدة في هذا الجهد .
